

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

العلاج الفكري تجاه الإجماع المدركي

و سُنُوجز المقالَ حول «الإجماع المدركي» فإنَّا لا نمتلك إجماعاً مدركيّاً إلَّا و تُرافقه روایاتٌ مؤيَّدةً أكيداً، غيرَ أنَّ النقطة المغفلة لدى المُهاجمين على حجية الإجماع المدركي:-

∅ أنّ وفور الروايات و توفر سائر المدارك لا تُسقط «حجّيّته القطعية الذاتيّة» أبداً لأنّ دلالة الرواية ظنّية بينما يُعدّ الإجماع كاشفاً يقينياً.

Ø فليس بالضرورة أن يعلق الإجماع على الروايات ويتألزمان دوماً فان الإجماع لا يُعد معلوماً.

Ø وأما قضية «محتمل المدركيّة» فتعني أنّ «نفس استناد الإجماع إلى الروايات» يُعدّ محتملاً، وبالتالي لا تُنكر حصول الموافقة بينهما فربما قد تَالَّفَا و امْتَزَجَا معاً من دون أن يَتَكَّأ الإجماع عليهما فإنّ الموافقة والمرافقة لا تُدْلِل على مدركيّة الإجماع أبداً فلعل المجمعين قد استمسكوا بدلائل وصلتهم فلم تَصُلُّنا، و ذلك نظير انجبار ضعف الأسانيد بعمل المشهور حيث سُيُحرَّز استنادهم بينما لو أفتوا بحكم لما استكشفنا حجية الرواية الضعيفة إذ لعلّهم قد ركنا إلى دلائل آخر حين الإفتاء.

Ø بل قد أرتبينا فتوصلنا بأنّ كافة الإجماعات إما تُعدّ يقينية المدرك أو محتملة حتى لدى القدامي المجمعين - كما صرّ البعض أيضاً - فهل سيالتزم الناكرؤن بانعدام حجيّتها؟ كلا لأنّها تُضيّع قول الموصوم جزماً، فإنّ مدركيّتها لا تَحُجُّ كشفه القطعيّ ولهذا لو افترضنا: أتنا قد أغمضنا المدارك و انفرد الإجماع على فتوى ما - أي لولا الروايات - لما تحطّمت حجيّتها أبداً. [1]

Ø وبالتالي ونظراً لمدركيّة كافة الإجماعات ضمن الفقه، لو انهارت حجّيّة المدركيّ لأنّهارت قاطبة الإجماعات المتوفرة حالياً إذ عامتها مدركيّة تماماً، بينما لا يلتزم المنكرون -لحجّيّة المدركيّ- بهذا اللازم المُشَوَّه فبالنهاية لا مهرّب لهم سوى التّشبيّث بهذا اللّون من الإجماعاء.[2]

استدامة الحوار الفاخر مع بيانات صاحب الجوائز

ثم عرج الجوهر لاستكمال حواره - حول انعدام وجودها التّعبيّي - قائلاً:

وَكَيْفَ كَانَ فَلَارِيبُ فِي الْإِجْمَاعِ الْمَزْبُورِ، بَلْ يُمْكِنُ تَحْصِيلُهُ مِنْ تَتْبِعِ نَقْلِهِ فَضْلًا عَنِ الْفَتاوِيِ الْمُجَرَّدَةِ عَنْهُ، كَمَا أَنَّهُ يُمْكِنُ تَحْصِيلُ نَتْيَجَتِهِ -أَيِ الْقَطْعِ بِالْمُشْرِطِ ذَلِكَ فِي الْغَيْبَةِ مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَنْهُ- مِنْ عَدَّةِ أَمْوَارٍ:

- منها السيرة (للمسلمين بِرُمْتَهِ عَلَى اشتراط المعصوم و ترخيصه) التي أشار إليها أساطين المذهب و وافقها فتاواهم و

إجماعاتهم، واعترف بها المخالف (المعتقد بوجوبها التعيني) في المقام، ولم يسعه إنكارها (السيرة) مع شدة حرصه على إنكار أدلة الشرطية.

Ø ويشهد لها أيضاً ما في أيدي المخالفين الآن الذي لم يعده أحد (من فقهائنا) أنه من بدعهم ومخترعاتهم مع أنهم حصرروا (وعدوا) مبتدعاتهم في الفروع والأصول ولم يتركوا لهم شيئاً إلا ذكروه حتى الأذان الثاني لعثمان في الجمعة.

Ø وأنه لو كانت تصلـي (الجمعة) في ذلك الوقت مع غير النائب في رأس كل فرسخ لشاع وذاع وصار معلوماً عند الأطفال فضلاً عن العلماء الماـهرين أمناء الله في أرضه.

Ø فلا ريب حينئذ في أنها (السيرة) مأخوذة لهم يداً عن يد إلى النبي - صلى الله عليه وآله - كما أنه لا ريب في دلالتها (السيرة) على الشرطية (المعصوم بحيث لو غاب لما توجـبت الجمعة تعينـي) مع عدم صدور ما يدلـ منـهم - عليهم السلام - على نفيـها (الشرطـية) كما صدرـ منـهم نـفيـهاـ بالـنـسـبـةـ إـلـىـ تـعـيـنـ أـئـمـةـ الـجـمـاعـةـ وـ الـمـؤـذـنـينـ بـحـيـثـ عـلـمـ عـدـ اـعـتـبـارـ التـعـيـنـ (الـخـاصـ)ـ وـ صـارـ (الـنـفـيـ)ـ كـالـضـرـورـيـ بـلـ ضـرـورـيـ.

Ø فاستدامة الفعل (الـحـكـامـ)ـ معـ الـخـلـوـ عنـ ذـلـكـ (الـنـفـيـ)ـ كـالـنـصـ فـيـ الشـرـطـيـةـ،ـ وـ إـلـاـ كـانـ إـغـرـاءـ بـالـجـهـلـ وـ قـصـورـاـ فـيـ التـبـلـيـغـ بـلـ مـخـالـفـةـ لـمـاـ يـوـحـيـ إـلـيـهـ.

Ø و (أـمـاـ)ـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ إـطـلـاقـ وـجـوـبـهاـ (الـجـمـعـةـ تـعـيـنـيـ)ـ مـعـ صـدـورـ ذـلـكـ (الـإـطـلـاقـ)ـ مـنـهـ الـذـيـ هوـ كـأـقـوالـهـ فـيـ الـحـجـيـةـ كـمـاـ تـرـىـ (فـيـانـ تـحـطـيـنـ السـيـرـةـ الصـلـبـةـ الرـاسـيـةـ يـتـلـلـ بـرـدـعـاـ مـسـتـحـكـماـ مـصـرـحـاـ تـمـامـاـ فـلـاـ يـكـفـيـ بـالـعـمـومـاتـ أوـ إـطـلـاقـاتـ).

[1] و تـعـدـ إـجـاـبـةـ الأـسـتـاذـ الـمعـظـمـ أـسـمـىـ دـلـيـلـ لـرـفـضـ مـقـالـةـ الـمـحـقـقـ الـخـوـيـيـ قـائـلاـ:ـ «ـفـلـأـنـ بـعـضـ مـدـعـيـ الإـجـمـاعـ فـيـ الـمـسـأـلـةـ اـسـتـنـدـ فـيـ حـكـمـهـ ذـلـكـ إـلـىـ روـاـيـةـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ سـنـانـ،ـ وـ مـعـ الـعـلـمـ بـمـدـرـكـ الـمـجـمـعـيـنـ أـوـ اـحـتـمـالـهـ كـيـفـ يـكـونـ الإـجـمـاعـ تـعـبـدـيـاـ كـاـشـفـاـ عـنـ قـوـلـ الـإـلـامـ (عـلـيـهـ السـلـامـ)ـ بـلـ يـكـونـ الإـجـمـاعـ مـدـرـكـيـاـ وـ لـاـ بـدـ مـنـ مـرـاجـعـةـ مـدـرـكـهـ،ـ فـاـذـاـ نـاقـشـنـاـ فـيـهـ سـنـداـ أـوـ دـلـالـةـ يـسـقـطـ الإـجـمـاعـ عـنـ الـاعـتـبـارـ،ـ وـ مـنـ ذـلـكـ يـظـهـرـ أـنـاـ لـوـ عـلـمـنـاـ بـاـتـفـاقـهـمـ أـيـضـاـ لـمـ يـمـكـنـ أـنـ نـعـتـمـدـ عـلـيـهـ لـأـنـهـ مـعـلـومـ الـمـدـرـكـ أـوـ مـحـتـمـلـةـ فـلـاـ يـحـصـلـ الـعـلـمـ مـنـ مـثـلـهـ بـقـوـلـ الـإـلـامـ (عـلـيـهـ السـلـامـ)ـ»ـ (خـوـيـيـ سـيـدـ أـبـوـ الـقـاسـمـ.ـ مـوـسـوعـةـ الـإـلـامـ الـخـوـيـيـ).ـ Vol.ـ 2ـ.ـ صـ307ـ قـمـ -ـ اـيـرـانـ:ـ مـؤـسـسـةـ إـحـيـاءـ آـثـارـ الـإـلـامـ الـخـوـيـيـ).

[2] كـمـاـ قـدـ صـرـحـ بـعـضـ الـفـقـهـاءـ بـهـذـهـ النـقـطـةـ أـيـضـاـ قـائـلاـ:

- «ـفـإـذـاـ فـرـضـتـ حـجـيـتـهـ مـشـروـطـةـ بـعـدـ كـوـنـهـ مـعـلـومـ الـمـدـرـكـ أـوـ مـحـتـمـلـهـ مـدـرـكـ لـاـ يـتـحـقـقـ الـمـجـالـ لـهـ إـلـاـ فـيـ فـرـضـ نـادـرـةـ جـداـ...ـ فـعـلـيـهـ لـاـ يـقـيـ المـجـالـ لـلـإـجـمـاعـ فـيـ الـفـقـهـ أـصـلـاـ،ـ لـأـنـهـ مـاـ مـنـ إـجـمـاعـ إـلـاـ وـ فـيـ قـبـالـهـ روـاـيـةـ موـافـقـةـ لـمـدـلـوـلـهـ).ـ (مـصـطـفـوـيـ،ـ سـيـدـ مـحـمـدـ كـاظـمـ،ـ «ـمـائـةـ قـاـعـدـةـ فـقـهـيـةـ»ـ،ـ صـ7ـ8ـ).

- وـ سـيـرـأـ مـعـ هـذـاـ الـاتـجـاهـ الـوـجـيـهـ قـدـ اـنـتـهـأـ بـعـضـ الـمـعـاصـرـيـنـ وـجـاهـةـ الـإـجـمـاعـ الـمـدـرـكـيـ قـائـلاـ:ـ «ـتـنبـيـهـ فـيـ حـجـيـةـ الـإـجـمـاعـ المـقـيـدـ بـالـسـبـبـ:ـ لـوـ بـيـنـيـاـ عـلـىـ أـنـ الـإـجـمـاعـ الـمـسـتـنـدـ إـلـيـهـ فـيـ كـتـبـ الـأـصـحـابـ،ـ عـبـارـةـ عـنـ الـاتـفـاقـ الـمـقـرـونـ وـ الـمـقـيـدـ بـالـسـبـبـ (وـ الـمـدـرـكـ)ـ فـهـوـ أـيـضـاـ لـاـ يـضـرـ،ـ لـأـنـ الـأـثـرـ الـمـتـرـتـبـ (وـ هـوـ التـوـصـلـ إـلـىـ رـأـيـ الـمـعـوـصـ)ـ عـلـىـ نـقـلـ السـبـبـ،ـ لـاـ يـتـضـرـرـ وـ لـاـ يـتـنـفـيـ بـاـنـتـفـاءـ عـدـمـ تـرـتـبـ الـأـثـرـ الـمـخـصـوصـ بـهـ،ـ وـ هـوـ السـبـبـ،ـ فـمـنـ كـانـ يـرـىـ أـنـ الـاتـفـاقـ يـكـشـفـ عـنـ الرـأـيـ وـ الـفـتـوـيـ أـوـ السـنـةـ،ـ يـتـمـكـنـ مـنـ ذـلـكـ (الـاتـكـالـ عـلـىـ الـإـجـمـاعـ الـمـدـرـكـيـ).ـ»ـ (خـمـيـنـيـ،ـ سـيـدـ مـصـطـفـيـ،ـ «ـتـحـرـيرـاتـ فـيـ الـأـصـوـلـ»ـ،ـ جـ6ـ،ـ صـ372ـ).

- وـ نـعـمـ مـاـ أـفـادـ بـعـضـ الـفـقـهـاءـ قـائـلاـ:ـ «ـوـ الـمـدـرـكـ الـمـعـلـومـ الـذـيـ اـسـتـنـدـ إـلـيـهـ الـمـجـمـعـونـ أـوـ بـعـضـهـمـ عـلـىـ...ـ أـقـسـامـ [الـفـ].ـ دـلـيـلـ لـفـظـيـ مـعـتـبـرـ بـنـفـسـهـ،ـ وـ لـاـ إـشـكـالـ فـيـ حـجـيـةـ هـذـاـ الـإـجـمـاعـ،ـ كـالـخـبـرـ الصـحـيـحـ الـذـيـ يـؤـيـدـهـ خـبـرـ صـحـيـحـ آـخـرـ،ـ فـاجـتمـاعـ الـحـجـ -ـ عـلـىـ نـحـوـ بـمـاـ هـوـ هـوـ.ـ لـاـ مـانـعـ مـنـهـ،ـ إـذـ الـحـجـ طـرـقـ وـ عـلـامـاتـ،ـ وـ لـيـسـتـ أـسـبـابـاـ وـ عـلـلاـ حـقـيـقـيـةـ،ـ حـتـىـ يـسـتـحـيلـ اـجـتمـاعـهـ عـلـىـ الـمـسـبـبـ الـوـاحـدـ،ـ وـ الـمـعـلـومـ الـوـاحـدـ،ـ كـمـاـ لـاـ يـخـفـيـ.ـ فـإـذـاـ كـانـ فـيـ مـسـأـلـةـ إـجـمـاعـ،ـ وـ كـانـ أـيـضـاـ خـبـرـ صـحـيـحـ كـامـلـ مـنـ كـلـ جـهـاتـ الـحـجـيـةـ،ـ كـانـ خـبـرـ حـجـةـ وـ كـانـ إـجـمـاعـ أـيـضـاـ حـجـةـ...ـ

[ب]. دليل لفظي غير معتبر بنفسه، كالخبر الضعيف السند فإذا عمل به الأصحاب يكون معتبرا على المشهور المنصور. فإذا استند المجموعون أو بعضهم إلى خبر ضعيف السند، يكون هذا الإجماع حجة، و الخبر أيضا يصير حجة، فيعمل باطلاقه أو عمومه إن كان... و ما يقال: من أن جمع أمررين لا حجية لشيء منهما لا يتولد منها الحجية، غير تمام نقضا وحلا. نقضا: بالظنون المجتمعنة الموجبة للعلم. وحلا: بأن ملاك الحجية و هو التنجيز و الإعذار إذا تحقق موضوعه تحققت الحجية، سواء كان تحققها من ضمّ أمور لا حجية لأفرادها بعضها مع بعض - فإذا اضمت تحقق الملاك - أم غير ذلك. مضافاً إلى أن إجماع كلّ خبراء فن يجعل حدهم موضوعاً للتنجيز و الإعذار عند العقلاء، فهو بنفسه حجة... فالفقهاء إذا انعقد إجماعهم على العمل بخبر ضعيف السند، كان هذا الإجماع حجة، وأوجب حجية ذاك الخبر الضعيف في نفسه... و أما المدرك المحتمل الاستناد إليه - الأعمّ من المظنون بالظنّ غير المعتبر - فهو لا يسقطه عن الحجية بطريق أولى، فتأمل.» (الشيرازي، سيد صادق، «بيان الأصول»، ج ١، ص ٣٤١-٣٤٧).

- و عليك أن تراجع أيضاً إلى مقالة الفقيه الفحل: (الزنجاني، سيد موسى الشيرازي، «كتاب النكاح»، ج ٢٠، ص ٦٤١٩-٦٤٢٢).